مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

MJAES

المجلد السابع العدد الأول 2017

Doi: 10.52113/6/2017-7-1/66 -81

# دراسة الاسس الفلسفية والنظرية للاقتصاد والاستهلاك في ظل الفكر اليوناني

صادق علي الطعان [a] ، عباس عصفور لفتة [b]

## الملخص

**الغرض من البحث توضيح المسار الاقتصادي للحضارة اليونانية ولاسيما في القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد لكونها أسهمت في نضوج الدولة المدنية المعاصرة بما طرحه اعظم الفلاسفة في ذلك الوقت، وتمكنهم من صياغة مفهوم لعلم الاقتصاد وانحسرت تسميته بعلم الاقتصاد المنزلي المتعلق في كيف يمكن للأسرة تدبير أمورها وتلبية حاجاتها المتعددة ، وكانت ابرز الاطروحات تتعلق في الكيفية التي تدرج بها المجتمع القبلي الى المجتمع المدني بأسس اقتصادية جديدة من جانب، ومن جانب اخر ثبتت تلك الفلسفة دعائم كثير من المفاهيم النظرية والعملية في عالم اليوم تمثلت في توضيح معنى الملكية في ضوء تغيرات اسس الداخل والخارج ونمت معها الحاجة الماسة الى استخدام النقود لتسهيل عملية التبادل والتوزيع ، وصياغة مفهوم الدولة وفي نواحي اخرى صياغة مفاهيم اقتصادية اخرى تتعلق بالمنفعة ومستوى اشباع الفرد من سلعة معينة ، وغيرها من المفاهيم التي يناقشها البحث من خلال اطروحات كل من ابيقور، وافلاطون وارسطو.**

## المقدمة

على الرغم من دراسة الفلاسفة اليونانيين للمشكلة الاقتصادية بشكل جزئي الا انها كانت ممتزجة في دراستهم لأسس فلسفة السياسة والاخلاق، وظهر ذلك بوضوح في دراستهم الحتميات التي تقوم عليها الدولة والنظام الممكن ان يسود في دولة ما، فضلا عن ذلك لا يمكن ان ينكر ان جذور الحضارة الاغريقية واقتصادها تطور على حساب طبقة الرقيق التي قامت عليها المفاصل الرئيسة لظاهرة النشاط الاقتصادي والقي على عاتقهم تدوير عملية الانتاج من خلال النظرة اليهم بانهم طبقة لا تصلح الا للعمل ومن يعمل في مجال الفلاسفة والسياسة هم نخبة من المجتمع الاغريقي، لذا جاءت النظرة للعمل في الميدان الاقتصادي نظرة محتقرة من طبقة النخبة ويستثنى من النظرة الجزئية الافراد العاملون في قطاع الزراعة وعُدت عندهم من الاعمال النبيلة.

تعد تلك المقدمات الفكرية سببا مباشراً للتمايز الحاصل بين طبقة واخرى وهذا ما اوجد روح التنافس والصراع لأجل ضمان سيطرة فئة على فئة اخرى وبالتالي توليد نخبة تحكم والاخرى تعمل وتنتج. فتحت موضوعة الصراع بين الطبقات بدورها كثيراً من التوجهات لنمو اقتصاد طبيعي أوجدته طبيعة الصراع الاجتماعي القائم فبلورت معها قضايا الاهتمام بجوانب مالية ونقدية وكيف يتم التبادل السلعي وما هي السلع الممكن

a الأستاذ الدكتور ، كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

b المدرس المساعد ، كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

تداولها لأجل اشباع رغبة معينة او حاجة معينة، بمعنى بدأت تتضح معالم اسس التجارة والصناعة وايجاد الاسواق وغيرها من المفاهيم الاقتصادية التي نتناولها في فلسفة أعلام المدرسة اليونانية البارزين مثل ابيقوروافلاطون وارسطو وتوجهاتهم في دراسة ملامح الاقتصاد والاستهلاك.

تأسيسا على ما تقدم ان البحث يكتسب أهميته من التوجه اليوناني في بناء فلسفة حضارة اقتدت بها كثير من الدول في الوقت الحاضر وطورت افكارهم وصاغتها في مسميات مختلفة وادخلتها بشكل عملي في تنمية اقتصاداتها باتباع تكنولوجية متقدمة واليات ادارية ذات كفاءة عالية رسمت هوية دول ونظم اقتصادية وسياسية على تلك الحضارة.

تصاغ مشكلة البحث مما تتسم به الحضارة اليونانية من تنوع في الافكار الاقتصادية المطروحة في ثنايا فلسفة السياسة والاخلاق التي كانت الشغل الشاغل لفلاسفة اليونان، وبالتالي اصبحت تلك الافكار ذات طابع عملي في تحديد مسار تلك الحضارة العريقة وابرزت هويتها الاقتصادية في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة.

وينطلق البحث من فرضية مفادها ان الاسس الفلسفية للاقتصاد والاستهلاك بنيت من خلال اراء الفلاسفة اليونان وبالتالي تمت صياغة مفهوم الاقتصاد المنزلي وتدبير الاسرة لتلبية احتياجاتها المتعددة في ظل موارد محددة وبالتالي تمكنت من تحقيق اشباعها الامثل على الرغم من ضآلة تلك الافكار في تفسير المشكلة الاقتصادية. ويهدف البحث الى بيان الاسس الفلسفية والنظرية للاقتصاد والاستهلاك في ظل الفكر اليوناني من خلال فلسفة ابيقوروافلاطون وارسطو.ويتبع البحث المنهج الاستقرائي في بيان اسس الاقتصاد والاستهلاك وما يتداخل معهما من مفاهيم اقتصادية ذات التأثير المباشر في سلوك الافراد تجاه تعدد حاجاته وندرة الموارد الاقتصادية.

ويقسم البحث على اربعة مباحث، الاول يهتم ببيان المرجعية الفكرية للاقتصاد اليوناني ، ودرس المبحث الثاني اراء ابيقور وصولا الى تفسير منفعة الافراد، ويناقش المبحث الثالث نظرات افلاطون الاقتصادية في الملكية وأصل وجود الدولة وغيرها ، ويتضمن المبحث الرابع تفسير ارسطو لمعنى الاقتصاد والاستهلاك.

## المبحث الاول

## المرجعية الفكرية عند اليونان

ان وصف الحياة الاقتصادية لعصر اليونان يمكن إدراجه بدرجة من البساطة لان الجذور التحليلية تعرض افكاراً متداخلة في نواتج ابحاثهم في مجالي السياسة والاخلاق ، فضلا عن كون افكارهم لم تفِ الى معالجة المشكلات الاقتصادية بشكل مستقل بل تدور في التأملات الفلسفية والسياسية ، هذا جانب وفي جانب اخر ارتبط العمل والانتاج في الحضارة اليونانية القديمة بالعبودية ، وبمعنى اخر ارتبط العمل و الانتاج اليوناني بدراسة القيمة ويعني الاقتصاد عندهم

بـأمور التـدبير المنزلـي ، وهـي فـي الوقـت نفسـه متجزئة في كلمتين يونانيتين توضح ذلك المعنى في اللفـظ اليونـاني(Economic us) وعلـى مقـدار اعلـى فـي بيـان متـداخلات التبعيـة فـي فكـرهم الاقتصـادي فـي مجـالات السياسـة والفلسـفة و الاخلاق ، فأنها في البدء قائمـة علـى عمل العبيد ، وهذا الواقع والدافع لتوجه فلاسفة اليونان للاحتمـاء بالطبيعـة ، وجعلهـا الميـدان العقلـي لبـروزهم فـي دراسة مشاكل الفلسفة السياسية والاخلاقية ، لأنها الوعاء الواجب وجوده لاستكمال مواقفهم وظهور طبقة العبيد( الاشوح , بلا : 43).

مـن ذلـك يؤسسـون سلم تـدرج فـي تكـوين طبقي للمجتمع ووضعهم لكلمة العبيد بهذا المسمى نشأ من تعليل مستند إلى أن الطبقة هذه تمتـاز بفكر محدود وذهنية متدنية، وعائدية هذا الوصف كونية الطبيعة، اي انهم خلقوا كذلك والعمل واجب عليهم وهـذا هـو ميـدان عملهـم الـذي يمارسـون النشـاط الاقتصـادي فيـه، اي انـه هـو مجـال الانتـاج لـديهم، فثنائيـة العمـل و الانتـاج مرتبطـة بتلـك الطبقـة المسـحوقة ، امـا توجـه الفلاسـفة اليونـان فكـان مقتصرا على اعمال السياسة والاخلاق وبناء هذه الايديولوجيـة المتناقضـة ، هـو وجـود اقرتـه لهـم الطبيعة ( جعفر , 220, 21) .

وما يثير الاهتمام وعلى العكس من ذلك ما تبنـاه سـقراط فـي بيـان اهميـة العمـل فـي القطـاع الزراعي ودوره في تنمية المجتمع اذ يقول ( إننـي لا استطيع ان اتمالك نفسي في الدهشة والاستغراب اذ علمـت ان اي رجـل ذي احاسـيس حـرة قـد وجـد اكثر امتناعا من تملكه المزرعة او قد وجدنا لونا في الوان النشاط اكثر جاذبيـة من الزراعـة )(كبـة , 2005 : 87) .

ومن الخطأ مقارنة عالم اليوم وتعقد الحياة الاقتصـادية فيـه بمـا كـان سـائدا مـن اسـتخدامات وتكنولوجيات بسيطة جدا في ممارسة اعمال الفرد اليوميـة فـي العهـد الاغريقـي ، ومـن هنـا وجـدت المسوّغات الاساسية في وجود الانفتـاح علـى العـالم الخـارجي فضـلا عـن زيـادة حجـم التبـادل التجـاري داخليا بين مدينة وأخرى. ان ايجاد حالتي التصدير والاسـتيراد ، ومـع بـروز هـذه الحرفـة كونهـا موضـوعة تعـالج مسـألة نـدرة فـي المـوارد وذات اهمية فـي سد احتياجـات الافراد المتنوعـة فأنهـا لـم تشـفع لمـن يعمـل فـي هـذا المجـال ليكـون ذا شـأن عظيم في طبقـات المجتمـع ، الا أنهـا مهدت لجعل مـن يـزاول هـذه الحرفـة مـن الاجانـب، فلـذا تأكـدت النظرة إليهم على انهم طبقة مسحوقة وبمعزل عن المجتمع اليونـاني والمفكرين اليونـانيين واحتقارهم لمهنة التجارة ( البلاوي , 1995 : 19).

واسـتمرارا فـي تحديـد المسـار الاقتصـادي للحضـارة اليونانيـة، ولاسـيما فـي القـرنين الرابـع والخامس قبل الميلاد، نجد ترسيخ الدولـة المدنيـة ، بسـبب التـدرج الحاصـل فـي المجتمـع القبلـي الـى المجتمع المدني وبأسس اقتصـادية جديدة ، والامر الاخر ثبوت منهج دعائم الملكية في ضـوء تغيـرات اسس الداخل والخارج وتنـامي الحاجـة الماسـة معـه الى استخدام النقود لتسهيل عمليـة التبـادل ، وأخيـرا أوجدت تلك المقدمات انقساما وصراعا في طبقـات المجتمع نفسها ، وأظهرت للواقع طبقة أرستقراطية ستكون من تيار ملاّكي الأراضي وطبقة صغار

ملاكي الأرض والحرفيين وطبقة العبيد ( جعفر , بلا : 22) .

ادت هذه التغيرات الى خلق صراع بين نسيج المجتمع اليوناني ، إلا ان (صولن) في القرن السادس قبل الميلاد وضع دستوراً تضمن عددا من الاصلاحات كان ابرزها الاتي:-

1- تحريم استرقاق المدنيين .

2- تحرير بعض العبيد .

3- تخفيض كثير من الديون في حالة عدم وجود قدرة لإلغائها( ترسيسان , 1999 : 137).

وعلى الرغم من تلك الاصلاحات والتبني لها ، لم تتمكن من دفع حد اعلى لسعر الفائدة ولم تحد من العمل بها ، بل على العكس اصبحت تلك الاصلاحات ذات مردود ايجابي على كبار ملاكي الاراضي، اذ بقيت سطوتهم في وظائف الدولة الحساسة وكانت مراعاة تلك الاصلاحات لترسيخ الملكية وعُدت هذه المنهجية اساسا للحكم .

وكان لإصلاحات (صولن) اثر بالغ في تنامي اوجه الاقتصاد اليوناني ، ومن جانب اخر أسهم في تخفيف حدة الصراعات الاجتماعية وانتقال الصراع الى طبقات اخرى هي الطبقة الأرستقراطية وطبقة التجار، لان الخيرة كانت لها تطلعاتها المشروعة في بسط النفوذ لانها اوجدت الاساس العقلي والعملي لذلك المرتكز على طبقة الفلاحين ذات الاغلبية من الفقراء والمعدمين ، وفي الوقت نفسه كانت مستغلة من طبقة كبار ملاكي الأراضي ، وما يسوّغ وجود الفجوات بين طبقات المجتمع هو الهرمية الواقعية والمساهمة في تصنيف المجتمع الى طبقات عدّة كل منها تعاني السبب في وجودها ، ويمكن ان نعرج على تلك الابجديات للتقسيم على اربعة اتجاهات ، الاول منها تمثل في طبقة التجار وحرمت من حق التملك والحقوق السياسية، والثاني منها يشمل طبقة ملاكي الاراضي الارستقراطية وهي طبقة في قمة الهرم الاجتماعي، وهم المستأثرون بالثروة ، وثالثها طبقة ملاكين صغار وهم ملاك الارض والحرفيون وتأتي هذه الطبقة بعد الطبقة الأرستقراطية ، اما الرابعة فهي الطبقة الاسفل في مرتبة الهرم الاجتماعي وتدعى طبقة العبيد( يحيى , بلا: 24-26) .

وفي متناول ما تقدم وفي تداخل الصراع الطبقي وهرميته سلفاً، كان الشغل الشاغل لفلاسفة اليونان ارساء دعائم الحكم السياسي الضامن للمجتمع الاغريقي قوة ونفوذا والقدرة الكاملة في مواجهة الامبراطورية الفارسية ودولة اسبارطة ، واستناداً إلى ذلك يلحظ ان الامور الاقتصادية غير مرتكزة بشكل اساسي في فكرهم وان نظراتهم لها جزئية فلم تكن توجهاتهم الى نمو مذهب اقتصادي واضح المعالم( ترسيسان , بلا : 38) .

وعندما تم الحديث عن الفكر الاقتصادي لهم فليس من المنطقي ان يعود لغزارة آرائهم وعمق نظراتهم للمشاكل الاقتصادية وانما اعتماد الفكر الاوربي وبشكل واسع على فلسفتهم، لان المجادلات الاقتصادية في العصور الوسطى اعتمدت على آرائهم، وبشكل محدد على اراء كل

من افلاطون وارسطو، بمعنى ان جوهر الحياة الاقتصادية في اليونان القديم بوجود المدينة متماثل لوجود المدينة في عالم اليوم ( دويدار , 1993 : 66) .

ولقد ادخل صولن جملة من المحدثات على الية النشاط الاقتصادية وتنظيمه، حيث سعى الى منع قيادة الرقيق بالنسبة للأفراد الذين يعجزون عن سداد ديونهم مما يحول الى تحويلهم الى رقيق. ولان تكاليف الحياة باهظة في زمن صولن فأنه قد حد من تصدير المنتجات الغذائية حتى يضمن تخفيض اسعار السلع للمستهلكين ، وحدد مساحة الأرض الممكن امتلاكها من الانسان ، وعلى الرغم من ان النظام السياسي الذي قاده صولن قد اعقبته فترة طويلة من الطغيان ، اذ تأسس التحليل الاقتصادي لدى اليونان بنظراتهم الروحية للإنسان كون حياة الفرد لديهم تندمج في حياة الدولة وهذه ليس حياة عادية ، وبهذا المنطق اوجد صولن اصلاحا جذريا قائما على افكار الديمقراطية والمساواة ( يحيى , بلا : 35) واسترشد مفكرو وسياسيو ومنظرو اثينا بما طرحه قانون التوزيع نظرا لما يستمر به الوضوح الاقتصادي المنبثق من الفلسفة اليونانية التي تعكس جوهرها النزاعات الاجتماعية بين فئات المجتمع اليوناني، وتحديداً الطبقة الأرستقراطية والطبقة التجارية فهو ينشد بذلك نبذ العنف في تمرير الوضع الاقتصادي لعامة الناس، مما حدا بأكبر الفلاسفة اليونانيين لتطوير واستبدال ما كان سائدا في المجتمع اليوناني، والسبب في ذلك التوجه ان النزاعات القديمة والطبقة التجارية وما قدم من جودة هو وجود العدد الكبير من العبيد والفلاحين والصناع المعدمين وأدى هذا الصراع الى تحجيم الطبقة الأرستقراطية المالكة للأرض بسبب القوة الاقتصادية الكبيرة للطبقات التجارية ( برودل , 1993 : 603) .

وفي اطر التحليل هذا يفسر (الكسندر جراي ) وهو من الدارسين المُميَّزين لتاريخ الافكار الاقتصادية ، اذ عدَّ علم الاقتصاد اليوناني القديم علما تابعا وخادما للأخلاق ولكنه تعدى الى الحجب، وفي سياق ذلك لو تم تجاوز الطابع الاولي للحياة الاقتصادية فأننا نلحظ ان وجود الرق هو السبب الاكثر اهمية في المسائل الاقتصادية، وعليه فهو علم تابع لان العالم الاغريقي كان يعتمد في سلبية احتياجاته على اشكال من العمل التابع الذي يؤدى وفي ظل ظروف سلبية بالإكراه ولا تصل بصفة القرابة والالتزام تجاه الجماعة (كبة , بلا : 132) .

## المبحث الثاني

## ابيقور(341- 270 ق.م) مؤسس مفهوم المنفعة

نشأت ملامح المدرسة الابيقورية في القرن الثالث قبل الميلاد ، وتنسب الى مؤسسها ابيقور، اذ تسمى مدرسته بالمدرسة التطبيقية ، لأنها تشدد على الاخلاق كونها العلم الذي يجب ان يكون اخفى احقية الانسان في العمل بالعلم من اجل العلم لان العلم من اجل العلم لا يفيد شيئا (ان لم يكن تحته عمل) ، لذا لم يكن مؤديا الى السعادة عن طريق العمل والتطبيق، فهو ينهي قطعيا عمل الفيلسوف في مجالات مثل الرياضيات لكونه حسب رأيه ينتج من مصادر كاذبة ومفاهيم غير صحيحة اما

التاريخ والعمل به فانه يقوم على الذهن بمعلومات لا جدوى منها فضلا عن كونها لا تؤدي الى شيء من العمل ، وتجسيد نظراته الى العلوم الاخرى ولم يكن مرتبا نحو العمل لإفادة للفيلسوف منه ، ويدرج في آرائه نظرات الى السلوك الانساني ، اذ يؤمن مطلقا بأنه شكل يؤدي الى السعادة وبهذا لا يولي اهمية للمنطق بل الاهتمام بنظرية المعرفة التي سماها القانون ، ويشير الى علوم الطبيعيات على انها علوم فقط تعطي الطمأنينة التي ينشدها الفرد في سلوكه الاخلاقي في دفعها لأوهام بها حياة الناس فتفسد هذه الأوهام سواء أكانت أوهاما علمية ام نسبية فالمهم بالمحصلة هي مرتبة نحو العمل(بدوي , 1975 : 11) .

وينطلق فكر ابيقور الحدي من اصول مذهب اللذة والالم (المنفعة) ، وهو يعدها منهجا للوصول الى اقصى اشباع ممكن بأدنى جزاء ، وان تحقيق المنفعة ينطلق من عدم ايمانه بوجود المستقبل ومن مقولته (نحن اليوم على قيد الحياة وهذا وحدة امرنا المحقق فلنستمتع اذن بحاضرنا)، فما الحياة طبقا لأبيقور هذا الا الاستمتاع بهذه الحياة ، فليس لنا اخر أوجب اخر في العالم الا سواه ، وهذا ناتج من ايمانه التام بالطبيعة لان اشباع الرغبات امر طبيعي ، فعلينا ان نضحك وان نتفلسف معا وان نعمل على تدبير شؤون منزلنا، وان نستعمل كل الخيرات التي حسبناها دون ملل ، وفي جميع المشاغل الاخرى وهي الفلسفة الحق (النشار , 1964 : 22) .

**اولا - اراء ابيقور في الثروة**

ينطلق في توصيف الثروة من التعايش الاجتماعي ويعزو ذلك الى ان تكون الرغبة في الصداقة للصداقة نفسها، بيد ان المنفعة هي اصل الصداقة ، والفقر الذي لا يقاس على حاجات طبيعتنا هو ثراء عظيم وعلى العكس الثراء بالنسبة الى من لا يعرف احدا فقر مدقع .

ويعود مرة اخرى فيؤكد ابيقور ان الخير هو الطريق الى المنفعة وعنده هي بداية الحياة المباركة، وهو يرى في فكره أن الخير الاساس لوجود عوامل السمع والبصر والذوق ، وهي عوامل اساسية في تحديد تفضيلات المستهلكين وفي حالة انتفاء فكرة الخير ينفي وجود هذه التفضيلات ( بولانتزاس , 2010 : 169) .

**ثانيا - رأي ابيقور في وجود الدولة**

في مجمل آرائه في فهم الدولة ، يرى ان اصل الدولة ومصدر السلطة فيها ينطلق من الشعب لكونه يرجع ذلك الى نظريته العقدية وفكرة العقد الاجتماعي، حيث ان الافراد يشعرون في ان الانتقال من الحياة القديمة وعدم الرغبة للعيش فيها، ويفصلهم نظام الحماية السياسية المنظمة بموجب العقد الاجتماعي بينهم ، وعلى الرغم من اختلاف النظريات نرى انه لا يمكن الوقوف عند احداها لتسويغ اصل نشأة اصل الدولة وهي في الواقع ليست سوى ظاهرة اجتماعية، وقد اخذت صورة الحاضر من التطور التاريخي الطويل متأثرة بمؤثرات عدة تتباين بين ما هو ديني واقتصادي

واجتماعي ، او سياسي ، وبسبب تلك التباينات يصعب تحديد نظرية عامة محددة لبيان اصل نشأة الدولة ( امين و نجيب , 1970 : 130) .

**ثالثا - نظرة ابيقور إلى العمل ودوره في تلبية حاجات الفرد**

ان العمل سبيل لتلبية حاجات الفرد ومن ثم وصولهم الى السعادة ، لذا يعتقد بان عدم الوصول الى السعادة هو الناس انفسهم ، لذا يوجد عند احدهم البؤس على الرغم من توافر الماديات والتسهيلات اللازمة للعيش ، اذ ان الوصول الى السعادة ناتج من التمتع بما في اليد وترويج الافكار في شتى المجالات كاللذة وإقامة العلاقات بما في اليد، وان التوجه نحو تلك الافكار لا يعني معنى الاستهلاك والزيادة في الشراء بل هو التمتع بما وهبته الطبيعة للإنسان ( عبدالرحمن , 1977 : 33).

**رابعا - نظراته في المنفعة**

يبين أن اسس المنفعة من اللذة نفسها التي عدها هبة الطبيعة ، وبيّن أن أسس المفاضلة بين معايير اللذة والألم وهو وجود الغزيرة وما تولده من أفعال ، ففعل الشر مرتبط بفعل الحيوان والطفل، اما معايير اللذة والألم فأنها تنتج الخير على الرغم من ان لها عواقب قد لا تكون ناتجة من دافع الغريزة ، وان اللذات التي تجري اما هي عائق لتحقيق السعادة ، وهو ينادي بضرورة اجتناب المقابل لها ، وبيّن ان اللذة مطلقة ، مبينا وجود النسبية لقياسها . لقد عدّ ابيقور ان الصدقة والحكمة مكمن اللذات الروحية ، فضلا عن ان الأخلاق والفضيلة مظاهر مهمة لتحليل الدوافع الدنيوية وهي غالبة على ضبط النفس التي عدها مظهرا من مظاهر الفكر التي اسست لظهور المذهب النفعي (المنفعة)، وبين انها هي من تحدد مصدر الخير المرغوب فيه ، وتتلخص اللذة عنده بأنها مقياس الخير كونها تحد من المنفعة الفردية، وفي مجال ما تقدم يضع ابيقور نوعين للذة هما الحركي والسكوني، ميز في جانبها الحركي بلوغ الغاية المنشودة ، على ان تكون الرغبة السابقة لبلوغ الغاية المصحوبة بالألم ، اما السكوني فيها فيعرفها بانها حالة توازن تنتج عما يتعلق بالرغبة حتى لو امتنع وجوده ( امين , 1971 : 22).

فضلا عن إن ابيقور لا يفسر اللذة على انها حسية صرفية ، لذا فهو يفاضل بين جزء اللذة وحيز الالم ، فتارة يكون الألم افضل من بعض اللذات، وهنا اشار الى سلم الترتيب فكل من اللذة والألم سبب وقد تكون تارة النوع نفسه ومرة اخرى قد تكون في نوع مضاد.

**خامسا - نظرية ابيقور في القواعد السلوكية**

اهتم ابيقور بدراسة القواعد السلوكية المحققة لسعادة الانسان ، وعزا سبب ذلك إلى ان الاخلاق في اي مجتمع لابد من ان تتحدد بشكل اولي في كل ما يشغله الانسان من مكان لسكونه جزءا من الطبيعة ، ويؤكد نظرته هذه بما اجراه من تطوير في المذهب الحسي المادي فكل ما يحسه هو يقين بالإحساس وهو لا يخدعنا ابدا( عبدالقادر , 1970 : 102).

وخلاصة القول ، ان اطروحات ابيقور مادية اكثر مما هي اجتماعية وذاتية ويهمل الضمير الاجتماعي وحضارة المجتمع ، وبالنتيجة له اثر على فردية ذاتية اعضائه، لكن ما يثير الاهتمام ان اطروحاته لا تخلو من الايجابية على الصعيد الاجتماعي في تهيئة نظرية العقد الاجتماعي وتعزيز المواطنة من خلال مفهوم الصداقة التي عدها جزءا مهمّا لبناء بنية المجتمع وهي وسيلة لتعزيز المنافع وتجاوز ملامح الفقر وزيادة توزيع الثروة بين فئات المجتمع من الوجود الطبيعي لاختلاف الكفاءات وبذلك هو ينتقد ظاهرة جمع عدة اعمال في حرفة واحدة ( القريشي , 2008 : 23 ) .

**المبحث الثالث**

**الفكر الاقتصادي عند افلاطون(348- 428ق.م)**

على الرغم من اهتماماته بالدراسات العلمية ، اهتم أفلاطون بدراسة جانب الاخلاق في ثنايا دراساته ، فضلا عن كونه مارس العمل في تعليم الفلسفة. وحسب نظره تعد اسلوبا للحياة ومصدر الهام لها ، وان الفلسفة في المقام الاول تهدف الى تغيير النفس البشرية من حال الى حال ، وفي المقام الثاني تهدف الى خدمة الانسان ( عباس,1979 : 14-15 ) ، ولعل الاهم لمعرفة افكاره الاقتصادية هي ما انضوت في كتابه الجمهورية الباحث في موضوعه المدينة المثلى ، وقد بين اسس معالم مدينته هذه باستنادها على فكرة العدالة المتحققة على المستوى الكلي دون البدء بالفرد ، لذا اعطى شمولية تحقيق العدالة وللكل ليس للجزء (الفرد)

ويعد هذا مدخلا للتعرف على مفهوم العدالة، ودراستها سببا لنشوء الافكار الاقتصادية وبهذا يخضع الاقتصاد السياسي للأخلاق والفلسفة السياسية عنده.

ومما لاشك فيه في جميع الادبيات ، ان رؤية افلاطون لتأسيس دولة سياسية تنشأ لسد احتياجات اقتصادية في حياة الفرد ، وهي متعددة والقصد من ذلك ايجاد توازنات بين افراد المجتمع وزجهم سياسيا في فئة سياسية معينة، والهدف من ذلك هو تحقيق اشباع ممكن من هذه الحاجات المتعددة ( شقير , 1986 :32-33).

وأساس تنظيم الدولة هو تقسيم العمل ، بمعنى تجزئة العمل ووجود التخصص لكل فرد في مهنة معينة يجسد فيها موهبته وكفاءته ، وقد اهتم افلاطون بدراسة اشكاليات تتعلق في مجال الاقتصاد ويمكن بيانها في محاور عدة؛ الاول تناول اصل نشوء الدولة ، والثاني يناقش التقسيم الطبقي للمجتمع ، ولو وقفنا على المحور المتعلق بأصل نشوء الدولة ، فنرى ان السبب هو ما حصل من تغيير في تقسيم المجتمع على ثلاث طبقات كل طبقة تزاول نوعا محددا من النشاط الاقتصادي ، الاولى طبقة العبيد ومهمتها الاساسية اشباع الحاجات المادية للمدينة ، اما الطبقة الثانية فهي طبقة الجنود وتتركز مهمتها بالدفاع في حالة تعرُّض المدينة لأي اعتداء داخلي او خارجي ، وثالث الطبقات هي طبقة الحكام ويتلخص واجبها بوضع القوانين ومن ثم العمل على احترام ترسيخ القوانين والعمل بها ( المعموري , 2006 : 71-74) .

ونتطرق الى المحور الثالث فيجد افلاطون في هذا المحور المسوّغ الفعلي لتقسيم العمل داخل مجتمع المدينة ويصف ذلك التقسيم بأنه موضوعي كونه ظاهرة طبيعية وراء نشوء اصل الدول ، وينتقل الى بناء هذه الاطروحة في اتجاهين ، **الاول** يمثل الموهبة والكفاءة وإقراره بان التقسيم الطبقي للمجتمع هو التفاوت في القدرة الذي اوجدته الطبيعة، وهو يشير الى سلوك فطري يمارسه الانسان مشروط بوجود الكفاءة والموهبة، وفي تحليل اخر يسنده الى الطبيعة هو ظاهرة الرق وان هذه الطبقة محرم عليها امتلاك الكفاءة والموهبة المتسلقة بأفراد غيرهم وعلى وجه الخصوص طبيعة الحكام( دليلة – سفر , 1989 : 27) .

اما الاتجاه **الثاني** ، فاهتم بالتخصص و اهمية تجزئته كل فرد والعمل في مهنة معينة ، وهذا له اثر في زيادة الانتاج كما و نوعا ، وهو بذلك يؤسس لإرساء دعائم مجتمع قوي قائم على تقسيم العمل ، وان جذور الفكرة من اختلاف الناس بعضهم عن بعض بحسب قدراتهم، وهو يفسر ذلك من تاريخ الولادة لأي انسان وعندها تولد معه قدراته، لذا يعد تقسيم العمل اداة لتحقيق غرض رجعي في جوهره محاولا تجميد نظام الطوائف المنبثق من التقليد الارستقراطي الذي يعني موقف الدفاع عن مجتمع العبودية ، ومصدر تقسيم العمل هو الطبقات المغلقة الناتج من الوجود الطبيعي لاختلاف الكفاءات وبذلك هو ينتقد ظاهرة جمع عدة اعمال في حرفة واحدة ( القريشي, 2008 : 23) .

**اولا - نظرة افلاطون للملكية**

يرى افلاطون وجود ضرورة لإلغاء الملكية الفردية والميراث والاسرة بالنسبة للطبقة الحاكمة حتى تتوافر لديهم الرغبة في الاستمرار بأداء الخدمة العامة ، ويعزو ذلك إلى ان حب الملكية الفردية وتوريث الاولاد عوامل تساعد على الانحراف، في حين يرى ان تكون الملكية الفردية للمزارعين والحرفيين فهي ضرورة حتمية ، والسبب هو وجود النزعة وبروز المصلحة الخاصة مقابل اقامة اجراء اي نشاط ، فيما ستكون النزعة في طبقة الحكام هي الغالبة على المصلحة الخاصة، والميول الى تحقيق المصالح العامة ضمن اجواء نشاطهم ( المعموري , بلا : 75).

**ثانيا - النقود وافلاطون**

ينطلق في تحليله للنقود من كونها وسيلة لتسهيل التبادل وهو يشخص بذلك استخدام نوع من النقود يتمتع بالقيمة الصورية، اي ليس من الذهب او الفضة ، ويعلل سبب ذلك ان تكون قيمة النقود بمعنى ان تكون النقود مستقلة عن قيمتها الذاتية وان كانت قيمتها لا تستخدم فقط كوسيلة للتبادل فهو في ظل هذا التصور يوضح ان قيمة النقود مستقلة تماماً عن قيمتها الذاتية وان قيمتها تستمد من الاتفاق الحاصل من الافراد وقبولها في المعاملات وليس على المادة المصنوعة منها ، وفي المعنى نفسه يميز افلاطون بين نوعين

من النقود : المحلية والأجنبية ، وهذه الاخيرة تسلم للدولة ويحصلون بالمقابل عليها بنقود محلية ، وفي هذا تمييز بين النقود كاملة القيمة والنقود ناقصة القيمة ، فضلا عن انه يميز بين الوظائف الاخرى للنقود فيقف ضد تراكم النقود ويعدها ذات اثر سلبي لو كانت الوظيفة لها انها اداة الاكتناز .

**المبحث الرابع**

**ارسطو بين فلسفة الاقتصاد والاستهلاك**

تؤكد ادبيات الفكر الاقتصادي ان اجابات ارسطو في المسائل الاقتصادية تمتاز بالنزعة التحليلية وهو ما يميزه عن استاذه افلاطون، وتوجد هذه النزعة التحليلية في كتابه السياسة والاخلاق. وبالاستناد الى هذا الكتاب يعد ارسطو اول من وضع تصوراً ولو في حالة جنينية لما يمكن عدُّه نظرية اقتصادية تقوم على تحليل للمشكلات الاقتصادية في عصره (عباس , بلا : 17). فالمركز الاساسي لتحليله في الاقتصاد يتأتي من وجود الرغبات وكيفية اشباعها ، هذا من جانب ومن جانب اخر انه عاش في فترة تميزت بهجومه الشديد على الرق ، الا انه كان يشجع عدم المساواة بين افراد المجتمع ويرى التفاوت بديهة فطرية موجودة في الطبيعة البشرية ، ولكي يتسنى لنا البحث في اهم المسائل الاقتصادية التي تناولها ارسطو ، فأننا نبحث في الاتي :-

**اولا - الدولة عند ارسطو ( 322- 428ق.م )**

يقدم ارسطو الاصل في جهد هذه الدولة الى ما حصل من تطور تأريخي وهدفها أبعد واوسع من اشباع الحاجات المادية للأفراد ، بيد ان الدولة عنده كيان اوسع من اجتماع الافراد لغرض تبادل السلع المنتجة ومن ثم تحقيق مستوى معين من الاشباع ، بل يصفها بأنها مجتمع (او اجتماع ) يتنامى بين الأُسر وتجتمع القرى لتكون بمجموع افرادها جماعة متكاملة متكيفة ذاتيا من اجل تحقيق حياة قائمة على الاستقلال ( القريشي , بلا : 45).

**ثانيا - آراؤه في القيمة**

يميز ارسطو بين نوعين من القيمة ( استعمالية ، ومبادلة )، فانه يرى في القيمة الاستعمالية انها تشبع حاجة محددة ، او هي قيمة الاشباع الذي تعطيها السلعة لمن يستهلكها، اي يعطي جانبا اخلاقيا لهذه القيمة. اما قيمة المبادلة ، فهو يعرضها على انها قيمة ما يحصل عليه الفرد من سلع في السوق نتيجة لمبادلة سلعته بغيرها من السلع وهو يعطي نظرة اخلاقية بعيدة عن العوامل الاقتصادية مشددا على فكرة الثمن العادل (البستاني , 1986 : 19 ).

وفي هذه اشارة الى ان السلعة تتمتع بقيمة استعماليه سواء أكان الانتاج يجري في ظروف مجتمع منغلق على نفسه ام كان الانتاج يمر للسوق بغرض المبادلة ، حيث بيّن ان المنتجات تكون سلعا بمجرد انها تصبح محلا للتبادل ، وعندها تكتسب السلعة قيمة مبادلة الى جانب اخر اي انها قيمة استعمالية .

ولو انتقلنا الى نظرية العمل في القيمة فانه يبين ان العمل المبذول في انتاج السلعة ليس هو اساس التبادل ، وانما جعله من حاجة كل فرد من افراد المجتمع الى الاخر، عادّاً ان الحاجة هي

المحرك الكلي للأنشطة الاقتصادية السائدة في مدينته المثالية (قنصوة ,1981 : 19).

**ثالثا - النقود**

من الناحية التاريخية لوجود النقود ، فان سبب وجودها يعلل المسيرة التاريخية المقترنة بوجود نظام المقايضة وبصعوبة ما حصل من تطور في المجتمع البشري وتطور معدلات التبادل (سلعة محل سلعة) حذا بالمجتمع البشري ان يجسد عملية انتقال السلع فيما بينها والنتيجة للبحث هو استخدام النقود ، وقد تعرض ارسطو في هذا المفصل الاقتصادي إلى ان النقود اداة فاعلة للتبادل وإنها وسيلة لقياس القيمة وهي في الوقت نفسه مخزن القيمة ، وبيّن ان النقود تمتلك قيمة تبادلية مستقلة فضلا عن وظيفتها النقدية واشترط ارسطو ان تمتلك قابلية مقارنتها بغيرها من القيم وهنا اخضعها لمواصفات الوزن والجودة ( Schumpeter ,1954 :105) .

وفي اتجاه تحليلي اخر نظر الى ان النقود في ذاتها هي امر تافه لا قيمة له ، ويمكن ان تقبل من الافراد بمقابل ما يتنازلون عنه من اموال و انهم يفعلون ذلك بالنظر الى الاموال الاخرى التي تستطيع النقود ان تنقل اليهم ملكيتها.

وفي الاطار الفكري نفسه نرى ان لارسطو رؤية في موضوعة الاقراض بالفائدة ، اذ بين أن كل فائدة على قرض معين هي ربا وهو ينتقد هذا السلوك مسوّغا ان الفائدة على القروض والزيادة المتحققة من النقود في حالة استردادها مبلغ النقود مرفوض ، لأنه يرى ان النقود وسيلة للتبادل وتنقل من شخص الى اخر. هذا جانب ومن جانب اخر هي مشتقة او موجودة من اجل زيادة قيمة التبادل السلعي ، وفي حالة عدِّها وسيلة لزيادة ثروة شخص ما فان ذلك مخالف لما هو طبيعي ، وهي لا تولد منفعة لمن يقرضها وتنازله لفترة من الزمن عن هذه المنفعة ( Harris , 2008 (:46 .

**رابعا - التوجهات الفكرية لأرسطو في الملكية**

يعد ارسطو من مؤسسي الرأسمالية وذلك لتبنية حق الملكية ويمكن ايجاز نضوج تلك الفكرة ما تبناه ومنها هو الطبيعة الفطرية لمواجهة مصاعب الحياة وطريق لتحقيق السعادة، ومن منحى اخر هي توجهات واقعية للتعرف على التوقيت الزمني لمعرفة حدوث اللذة ووقتها او وقوع الألم ووقته.

بيد ان الملكية الخاصة في نظره تمكن الانسان من الارتقاء بحياة نموذجية دون الحاق الضرر ببقية افراد المجتمع، وفي هذا السياق هي منهج لتحقيق الحرية في إثبات الذات ، وبالتالي الدفاع عن هذه الافكار ينطلق من المنطق الاخلاقي والقانوني وكيف يمكن تطبيقه لأنه مؤمن بان نتائجه يمكن ان تؤدي الى الخير او الشر(يحيى ,بلا : 35) .

**خامسا - تصنيف الاقتصاد عند ارسطو**

يقسم ارسطو الاقتصاد على نوعين هما :-

1- الاقتصاد المنزلي:- وهو اقتصاد مغلق لم يعرف التبادل وبهذا المعنى يتطور الاقتصاد

عنده عندما يسلم بيد من القرية الى المدينة ومن ثم الى الدولة، ومن هنا يشير الى كيفية نشوء المجتمع والدولة.

2- علم العرض : ويعرف الاقتصاد بانه فن الاكتساب وهو اساس لنمو الاقتصاد التبادلي القائم على اساس الانتاج من اجل التبادل.

خامسا - معالم نظرية الاحتكار عند ارسطو

تتمثل معالم نظرية الاحتكار عند ارسطو في نظرته الى الانفراد الذي يمارسه فرد واحد في بيع سلعة معينة في السوق ، وبذلك يكون هو صاحب المركز السعري الوحيد المحدد له ، وفي ذلك انتقاء واضح لمفهوم فكرة الثمن العادل بسبب الاستغلال الكامل من البائع للمشتري.

ويفند تلك الفكرة ارسطو في ان هذا استغلال غير اخلاقي اي نشاط اقتصادي غير اخلاقي وهو خرق تنامي فكرة العدالة الاجتماعية ، اذ ان الايجابي في تناميها مرتبط بوجود التبادل المتكافئ الذي يضمن القدر المتساوي بين ما يعطيه طرف الى اخر(اي بين البائع والمشتري) (عباس , بلا : 22).

سادسا - آلية الاستهلاك عند ارسطو

ان تفسير آلية الاستهلاك تتم عنده بالشكل التالي : حيث ان لكل سلعتين استعمالين، فالأول استهلاكي لسد حاجة اي اشباع رغبة معينة لتحقيق منفعة محدودة وهو مشتق من استعمال النقود كوسيلة للاستعمال ، والثاني جعل مرتكزه على استعمال النقود كوسيلة للتبادل وهو بذلك يحدد قيمة استعمالية وقيمة تبادلية وعدّ ذلك حالة من التطور الحاصل في التبادل فانتقل هنا من الشكل الطبيعي لسد الحاجة الى الشكل غير الطبيعي الذي يهدف الى الربح، ويفسر عودة ذلك الى ما حدث من تطوير في النقود نفسها من سلعة عادية الى مسكوكات نقدية ، فهو يميز بين الفائدة المعدة لغرض الاقراض بالنقد وبين ما يعد من اموال لغرض الاستهلاك (برعي ,1977 : 21).

**الاستنتاجات والتوصيات**

من خلال الدراسة يمكن الاشارة الى اهم الاستنتاجات والتوصيات التي تم تحديدها بشكل مركز وهي كما يأتي :-

**اولا - الاستنتاجات**

1- ان اساس الفلسفة اليونانية الاقتصادي ناتج من الصراع الطبقي بين طبقة واخرى ، فالانتقال من نمط الانتاج المعتمد على المشاعية الى نمط الانتاج المعتمد على الرقيق انتج معه اسلوب انتاج يختلف في فكرة الاقتصادي وادواته وافرز مفهوم الملكية فضلا عن تغير نمط التجارة وبالتالي الية التبادل وهكذا دواليك .
2- ركز الفكر اليوناني في تفسيره للتاريخ الاقتصادي على اصول واقعية وليست مادية من خلال اقرارهم بان وجود الدولة ينتج من التعدد الحاصل في الحاجات التي لا يمكن ان تغطى بشكل جزئي مطلقا بل لا بد من وجود جهد اقتصادي يدار من قبل دولة وليس افراد فقط .
3- الايمان الكامل بوجود الملكية الخاصة مستندين بذلك على وجود النزعة الفردية الذاتية المتأصلة

في النفس البشرية واشباعها يمكن حدوثه ذاتيا وهي سمة من سمات الاقتصاد الرأسمالي القائم في الوقت الحاضر، فضلا عن ولادة اسس الديمقراطية وترسيخ مفهوم الدستور المنظم للحياة الاقتصادية التي جاء بها صولن الذي نادى بأهمية تنظيم السلوك الانساني لضمان سلامة التعامل بين الافراد. هذا من جانب ومن جانب اخر ترسيخ نمط الاقتصاد والاستهلاك بين ما يحتاجها الفرد لتلبية مستوى إشباعه منها في ظل ندرة بتلك الموارد.

4- تعد اراء ابيقور الاساس الفعلي لوجود مذهب النفعية لبيانه التأثيرات الحسية والحركية في سلوك الافراد واعتمد كذلك بيان اللذة والالم كمعيار اساسي لتحقيق مستوى الاشباع الذي يحققه الفرد من سلعة معينة وأسند تلك المؤشرات كلها الى المعرفة التي تسود في المجتمع كما ورد في عالم اليوم مجتمع المعرفة .وعدت تلك الاسس الميدان المتفائل الذي اعتمدت عليه المدرسة الكلاسيكية لاحقا.

**ثانيا - التوصيات**

1- لابد من بناء فلسفة الدولة ونوع النظام الاقتصادي القائم فيها من الاحتياجات الفعلية لحاجات الافراد لصياغة اسلوب انتاجي يهتم بتشخيص ندرة الموارد وتنظيم عملية السلوك الاقتصادي للفرد على وفق اسس سليمة يحظى جميع الافراد من خلالها بمنجزات عملية التنمية التي تنشدها دولة ما في تحقيقها.
2- القضاء على عملية الصراع الطبقي الذي يلغي الاخر، بل العمل على بناء دستور يضمن جميع حقوق الافراد والايمان بالمساواة على اسس ديمقراطية تحقق الحصول على الفرص مع ضمان توليد عامل المنافسة الذي يعد العامل الاهم في زيادة وتنوع الانتاج الذي ينشط من خلاله نمط الاستهلاك وتفعيل اعادة تدوير تلك العمليات الاقتصادية بشكل سليم.

4- الاهتمام بترسيخ المواطنة والعقد الاجتماعي الذي نادى به افلاطون وتعزيز افكار الذاتية والمنفعة الشخصية التي اهتم بها ابيقور في علاقات الافراد التي تتنامى معه عمليات الاشباع من الحاجات وبأسلوب اخلاقي ، وتبني افكارهم التي تهتم بتجنب الفقر الفاحش والغنى الفاحش التي عبر عنها ارسطو في اطروحاته، والتشديد على تلك الافكار التي تعزز من تدويل التملك بين جميع الافراد والابتعاد عن الاحتكار، فضلا عن الربط الاساس في الفكر اليوناني الذي وبشكل مطلق لم يعزل الاقتصاد عن الاخلاق ولم يفرق بين الثنائية الحتمية التي تعد الاقتصاد والسياسة خطين متوازيين لا يمكن تفريقهما لبلوغ افضل المستويات التي تضمن حياة حرة كريمة لجميع افراد المجتمع.

**المصادر :**


- ابراهيم كبة ،" دراسات في تاريخ الفكر الاقتصادي "، الجزء الثاني ، الطبعة الثانية ، دار الشؤن الثقافية العامة العراق ، 2005 ، ص87 .
- انيس حسن يحيى ، " تاريخ الفكر الاقتصادي قبل ادم سميث " ، منشورات المجمع الثقافي، الامارات ، ص ص 24- 26 .
- احمد امين ، زكي نجيب ،" قصة الفلسفة اليونانية " ، الطبعة السابعة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، 1970 ، ص130.
- باسل البستاني ،" الفكر الاقتصادي من التناقض الى النضوج "، الطبعة الثانية ، افاق عربية ، بغداد ، 1986 ، ص19 .
- يسرى عبد الرحمن ،" محاضرات في تطور الفكر الاقتصادي "، مكتب كريدية إخوان، بيروت ، 1977، ص33 .
- حازم الببلاوي، " دليل الرجل العادي الى تاريخ الفكر الاقتصادي "، الطبعة الاولى، دار الشروق القاهرة ، 1995 ، ص 19 .
- زينب صالح الاشوح ،" الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي نظرة تاريخية مقارنة ، ص43متاح على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت Www.Kotobarabia.Com .
- نبيل عبد الرضا جعفر ، " تطور الفكر الاقتصادي من افلاطون الى فريدمان " ، الطبعة الاولى ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، 2002 ، ص21 .
- نبيل جعفر عبد الرضا ،" تطور الفكر الاقتصادي من افلاطون الى فريدمان " ، مصدر سابق ، ص 22 .
- نيكولاس بولانتزاس ،" نظرية الدولة "، ترجمة ميشيل كيلو، الطبعة الثانية ، التنوير للنشر والتوزيع ، بيروت ،2010 ، ص169 .
- عبد الرحمن بدوي ، " خريف الفكر اليوناني" ، مكتبة النهضة المصرية ، 1975 ، ص11 .
- علي سامي النشار ،" نشأة الفكر الفلسفي عند اليونان " ، الطبعة الاولى، منشأة المعارف، الإسكندرية ، 1964 ، ص 22 .
- عثمان امين ،" الفلسفة الرواقية " ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الانجلو المصرية ،القاهرة ، 1971 ، ص22.
- علي احمد عبد القادر ،" تطور الفكر السياسي ( الاغريق الاقدمون) " ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، 1970، ص102 .
- عدنان علي عباس ،" تاريخ الفكر الاقتصادي من الفكر الاغريقي الى انتشار وتطور الفكر الكلاسيكي في الاقطار المختلفة "، ج1 ، مطبعة عصام ، بغداد ،1979 ، ص ص14-15.
- عبد علي المعموري ، " تاريخ الافكار الاقتصادية من البابليين الى الطبيعيين " ، الجزء الاول ، مطبعة الميناء ، العراق ، 2006 ، ص 71 -74 .
- عارف دليلة ، اسماعيل سفر ، " تاريخ الافكار الاقتصادية "، مطبعة دار الكتاب، دمشق ، 1989، ص27 .

- ف . س . ترسيسان ،" الفكر السياسي في اليونان القديمة " ، ترجمة حنا عبود ، الطبعة الاولى ، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا ،1999، ص137 .
- فرنان برودل ،"الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية من القرن الخامس عشر حتى القرن السادس عشر" ، ترجمة مصطفى ماهر، الجزء الثاني ،الطبعة الاولى ،دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1993،ص603 .
- محمد دويدار،" مبادئ الاقتصاد السياسي "، الجزء الاول، مطبعة التوني ،القاهرة ، 1993، ص66 .
- مدحت القريشي، " تطور الفكر الاقتصادي " ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،2008 ،ص23.
- محمد خليل برعي , " الاسعار " , مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ،1977 ، ص21 .
- صلاح قنصوة ،" نظرية القيمة في الفكر المعاصر" ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1981 . ص 206 .
- لبيب شقير ، " تاريخ الفكر الاقتصادي " ، دار النهضة ، مصر ،1986 , ص ص 32-33 .
- J. Schumpeter, "History Of Economic Analysis", (George Allen & Unwin Ltd, London, First Published 1954. P105.
- W.V. Harris ," The Monetary Systems Of The Greeks And Romans", Oxford University Press, New York, 2008, P46.

# The Study of the Philosophical and Theoretical Basis of Economics and Consumption in the Greek Ideology

Sadiq Ali Al-Ta'an [a]
Abbas Asfour Lafta [b]

## Abstract:

The purpose behind the present study is to clarify the economic track of Greek civilization particularly in the fourth and fifth centuries which participated in the maturity of the civil contemporary concept of state through what is raised by the great philosophers at that time. This enabled them to formulate a notion of economics. The notion was limited to the domestic economy which was related to the way of managing the family to meet the multiple needs. The most prominent ideas were related to the way in which the tribal society transformed into civil one through adopting modern economical basis from one hand, and confirming the basis of a several theoretical and practical conceptions of the modern conceptions of economy in the other. This is represented by clarifying the meaning of property in the light of the changes in the foundations of home and abroad which has grown the need for the use of money to facilitate the processes of exchange and distribution. In addition, the formulation of the notion of state which includes some economic sides which are related with benefit and the level of satisfaction of the individuals in addition to the other notions which were presented by Epicur, Aristotle, and Plato.

a- Prof. Dr. Sadiq Ali Al-Ta'an , College of Administration and Economics /University of Qufa
b- Assist. Inst. Abbas Asfour Lafta , College of Administration and Economics /University of Qufa